

## الدرس المائة ثمانية وثلاثون

لو عجز عن التعلم بعد حصول الشرائط وحلول الوقت، هل يجب عليه التعلم قبل حلول الوقت؟ قلنا إنَّ السيد الخوئي (قدس سره) ذكر هنا نوعين من التعلم، الأول: التعلم بعنوان مقدمة احترازية دون الوجوبية، لأنَّ احتراز امتحان العبادات ممكن تتحققه، ولكن لا ندري هل أنَّ علمنا مصدق لامتحان الواقع أم لا؟ ولأجل احراز الامتحان يجب التعلم، في مثل هذه الموارد يكون الامتحان من باب مقدمة احترازية، لأنَّ العقل يأمر لدفع الضرر المحتمل في وجوب التعلم، فيكون وجوب

### صفحة 515

التعلم وجوباً عقلياً.

ولكن إذا كانت المقدمة وجودية، مثلاً من كان حديث العهد بالإسلام ولا يدرى بوجوب ما هو أول الصلاة ولا وسطها ولا أجزائها ولا شرائطها؛ فإذا لم يتمكن من إيجاد الصلاة، وهنا ذكرنا وجهين أيضاً.

خلاصة الكلام في ما ورد في بيانه (قدس سره)، إذا قلنا إنَّ القدرة شرط في الخطاب وليس دخيلاً في الملك، فيحصل لدينا حكم المقدمة الاحترازية، وإذا قلنا إنَّ القدرة دخيلاً في الخطاب دون الملك، يعني إذا لم يستطع الإتيان في مورد واحد لا يصح الخطاب في حقه، فلا يدلُّ هذا على عدم الملك عند عجزه عن العمل، بل قال: إنَّ عدم التعلم يُسبِّب تفويت الملك، والعقل لا يجوز تفويت الملك، فعليه لا يمكن القول هنا إنَّ التعلم غير واجب، بل لابدَّ من القول: التعلم واجب عقلاً، وأمّا في المورد الذي تكون فيه القدرة دخيلاً في الخطاب والملك، يعني إذا عجز المكلَّف عن الإتيان بالمورد يكون سبباً في عدم وجود الملك في العمل، وعندما وصل إلى هذا المطلب قال: إذا كانت القدرة دخيلاً في الخطاب والملك، فيبعد عجزه عن العمل بعد حصول الشرط أو حلول الوقت فلا تكليف عليه، وأمّا قبل حصول الشرط وحلول الوقت فلا وجوب مقدمته التقوية. يعني يقول: أولاً، ينفي لزوم تحصيل المقدمات المفوتة، وبذلك إذا كان للمكلَّف ماء قبل الوقت له فلا مانع من ارافقه قبل الوضوء، ثم قال ثانياً: الحق أنَّ هناك فرقاً بين المقدمة المفوتة والمقدمات الأخرى.

يقول في باب التعلم: إنَّ اطلاق الأدلة تدل على وجوب التعلم، كما ذكرنا في بعض الروايات السابقة أنَّ العبد إذا جاء يوم القيمة يسئل، فإذا قال: لا أعلم. يقال له: هلاً تعلمت، يستفاد من هذه الأدلة وجوب التعلم، فعليه إذا لم يكن مقدوراً لك التعلم في أثناء العمل لا بعد حصول الشرط والوقت، ولكن كان لك القدرة على التعلم قبل حصول الشرط والوقت، فيقول اطلاق الأدلة أنَّ التعلم واجب عليك.

ثم يقول: يظهر أن وجوب التعلم وجوب طريقي، يعني إذا ترك الواجب في مورد استناداً إلى ترك التعلم يستحق العقاب، ولكن المرحوم المقدس الأرديبلي (قدس سره) يعتبر وجوب التعلم وجوباً نفسياً لا طريقياً، يعني في نظره إذا ترك التعلم يقع عليه العقاب مطلقاً، يعني سواء كان تركه مستندأً إلى ترك التعلم أو لا، ولذا قال، من هنا يظهر الفرق بين نظريته ونظريه المرحوم المقدس الأرديبلي (قدس سره). هذا خلاصة ما ذكره السيد الخوئي (قدس سره).

### نظر الاستاذ المعظم:

هناك عدّة ملاحظات على نظرية السيد الخوئي (قدس سره) :

الأول: إذا كان السيد الخوئي (قدس سره) قائلاً بإطلاق أدلة وجوب التعلم، يعني وجوب التعلم إذا كان له القدرة على التعلم قبل حصول الشرط أو حلول الوقت. أقول: فعندئذ لا حاجة إلى التفصيل في المسألة، ولماذا فرقتم بين المقدمة الاحترازية والمقدمة الوجوبية؟ وكذلك فرقتم بين ما إذا كانت القدرة دخيلة في الخطاب دون المالك، أو دخيلة في الخطاب والمالك؟ وكان على السيد أن يذكر من أول الأمر أنَّ اطلاق أدلة وجوب التعلم اطلاق اقتضاء إذا كان هناك واجب مشروط أو واجب مؤقت إذا كان المكلف لا يستطيع التعلم في الوقت، أو بعد حصول الشرط أو الوقت عليه أنْ يتعلم قبل الوقت سواء كانت مقدمة احترازية أو مقدمة وجوبية.

الثاني: لقد أثبتنا في محله عدم استفادة وجوب التعلم من الأدلة الواردة في هذا المضمون، فيتضح من هذا الإشكال أنه لا فرق بين المقدمة المفوترة وبين سائر المقدمات، لأنَّ في باب المقدمة المفوترة الحاكمة على لزوم تحصيل المقدمة، عقلية، لأنَّ العقل يقول: إذا كان المكلف يعلم حين اتيان الواجب أنَّ لهذا الواجب مقدمة يجب عليه اتيانها حفظاً لذى المقدمة، ويقول العقل أيضاً رعاية حق المولى

واجب ولذا يجب إتيان هذه المقدمة، ولهذا البحث ثمرات جمة مثلاً في باب الحج إذا كان لشخص مال قبل حلول أشهر الحج وبما أنَّ زمن الحج لم يحل لا وجوب عليه، لأنَّ الحج متعلق بزمان الواجب، وبالنسبة لحصول الاستطاعة واجب مشروط، ولو فرضنا حصل على المال وحصلت الاستطاعة دون أن يحل زمن الحج الذي له عنوان واجب معلق، فإذا حفظ المال يستطيع اتيان الحج وإلا فلا.

بعض النظر عن سائر الأدلة والاجماع أحد طرق الحفظ هذه مقدمة الواجب عن طريق المقدمات المفوترة، لأنَّ المستطيع إذا صرف المال فوت على نفسه هذا الواجب، وما ذكرناه من الطرق كانت بأجمعها مخدوشة إلى طريق العقل لرعاية حق المولى، هو حفظ هذه المقدمة المفوترة لكي لا تفوت ذي المقدمة وحق المولى، فلا يبقى عندئذ إشكال بين التعلم وسائر المقدمات المفوترة.

الثالث: يستفاد من كلمات السيد الخوئي (قدس سره)، أنَّ القدرة دخيلة في الخطاب أو المالك، وهذا خلاف مبناه في الاصول، لأنَّ الإمام الراحل (رحمهما الله) إذا ذهبا إلى أنَّ القدرة ليست شرطاً في التكليف أصلاً لأنَّ العجز مانع عن الامتنال، يعني ذلك لا دخيلة في المالك ولا دخيلة في الخطاب، خلافاً للمرحوم المحقق النائيني الذي يعتبر القدرة والشرطية تحصل من اقتضاء نفس الخطاب لا عن طريق العقل.